



الخميس ٥ نوفمبر ٢٠٢٠

مرصد انتخابات التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية

قراءة في الاتجاهات العامة لتصويت المرحلة الأولى مجلس النواب ٢٠٢٠

إعداد

عبد الناصر قنديل

باحث سياسي وبرلماني

نوفمبر ٢٠٢٠

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

في خطوة ترسم فصلا هاما من مستقبل الدولة المصرية أعلن المستشار لاشين إبراهيم رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات في الأول من نوفمبر ٢٠٢٠ عن نتيجة جولة الاقتراع الأولي من انتخابات المرحلة الأولى لمجلس النواب (٢٠٢٠) والتي أجريت في (١٤) محافظة تمثل دائرتي القوائم الثانية (الجيزة - الفيوم - بني سويف - المنيا - أسيوط - الوادي الجديد - سوهاج - قنا - الأقصر - أسوان - البحر الأحمر) والرابعة (الإسكندرية - البحيرة - مرسى مطروح)

وكانت العمليات الانتخابية لإعادة تشكيل مجلس النواب قد بدأت بإعلان الهيئة الوطنية للانتخابات عن دعوة الناخبين المقيدة أسمائهم في قاعدة بيانات الناخبين لانتخاب مجلس النواب والكشف عن الجدول الزمني الذي تضمن فتح الباب للترشح لمدة (١٠) أيام تبدأ من الخميس ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ وتنتهي السبت ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٠ وهي الفترة التي شهدت إقبالا كبيرا علي الترشح مع تنامي الخبرات لدي المتقدمين في كيفية التعامل مع المواقف الانتخابية واستثمارها لتحقيق تمايز نوعي يضيف لقوتهم الانتخابية سواء بالحرص علي الفوز برموز تتناسب مع بيناتهم المحلية وخلق صورة ذهنية ايجابية تعطي لحملة الانتخابية زخما مضاعفا اضافة للحرص علي الفوز بالأرقام الأولي في قوائم المترشحين واستبدالها (في حالة عدم الفوز بتلك الأرقام) بالأرقام الأخيرة لتيسير التصويت علي ناخبهم (وهي جميعها خبرات ساهم في تناميها رصد ومتابعة العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ ٢٠٢٠ التي أجريت قبل أيام قلائل من بدء تنافسية مجلس النواب ٢٠٢٠ .

وقد أظهرت الأرقام الرئيسية لمجمل المشهد الانتخابي مدي الحرص المجتمعي والاهتمام بانتخابات مجلس النواب باعتباره غرفة التشريع الرئيسية والكيان النيابي الأكثر أهمية وحظوة في الذهنية الشعبية الوطنية وهو ما انعكسه المؤشرات العامة لأرقام الترشح حيث بلغ عدد المترشحين للمنافسة علي المقاعد الفردية - بعد انتهاء فترة الطعون والتنازلات - (٣٩٦٤) مترشح بمتوسط (١٤٧) مترشح لكل محافظة و (٤٨) مترشح لكل دائرة انتخابية و (١٤) مترشح لكل مقعد من المقاعد المخصصة للنظام الفردي بما يكشف عن ارتفاع معدلات التنافسية وزيادة الاهتمام بالمشاركة لدي النخبة المصرية .

وعلي مستوي المحافظات فقد أتت محافظة القاهرة كأعلي المحافظات ترشحا بعدد (٤٣٣) مترشح تليها محافظة الجيزة (٣٥٥) والدقهلية (٣٥١) وهو ما يمكن أن نرده لكون تلك المحافظات تحظى بالعدد الأكبر من مقاعد البرلمان المخصصة للنظام الفردي اضافة لكونها الأعلي كثافة من حيث عدد السكان بينما كانت محافظة جنوب سيناء هي الأقل من حيث أعداد المترشحين برقم إجمالي (١٠) مترشحين تليها الوادي الجديد (٢٤) ومطروح (٢٧) وشمال سيناء (٣١) مترشح الأمر الذي يمكن تفسيره (أيضا) بكونها محافظات حدودية تتقلص فيها الكثافات السكانية لحدها الأدنى وهو ما ينعكس علي حصتها المحدودة من المقاعد النيابية .

إجماليات العملية الانتخابية		
م	البيان	العدد

٣٩٦٤	المرشحون	١
٣٠٩٥	المستقلون	٢
٨٦٩	الحزبيون	٣
٣٦٨	النساء	٤
١٤٥	الأقباط	٥
٢٠٤٣٢	اللجان الفرعية	٦

وفي ظل الصعوبات الفنية واللوجستية والأمنية التي يصعب معها إجراء العملية الانتخابية خلال توقيت واحد سواء لعدم كفاية أعداد القضاة لتحقيق الإشراف القضائي علي صناديق الاقتراع باللجان الفرعية وفق النص الدستوري إضافة للرغبة في زيادة عدد المقار الفرعية لتقليل الكثافات وتيسير عمليات التصويت علي الناخبين وفق معايير الأمان الصحي وتحقيق التباعد المجتمعي الأمن في ظل انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد ١٩) إضافة للرغبة في زيادة عدد مقار الاقتراع وهو ما تحقق بزيادتها من (١٤,٠٩٢) مقر اقتراع في انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ لتصبح (٢٠,٤٣٢) مقر في انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ بزيادة قدرها (٦,٣٤٠) لجنة حيث بلغ العدد الإجمالي للجان الاقتراع خلال الجولة الأولى (١٠,٢٤٠) لجنة فرعية.

لذا كان من الطبيعي أن تضع الهيئة الوطنية جدولاً تنفيذياً للعملية الانتخابية يتضمن إجرائها عبر (مرحلتين) تصويتيتين بحيث تجري عملية الاقتراع في المرحلة (الأولى) داخل (١٤) محافظة بجملة عدد من الناخبين يبلغ (٣١,٧١٩,٢٢٤) ناخب ضمن (٧١) دائرة انتخابية مخصص لصالحها (١٤٣) مقعداً بنظام الاقتراع الفردي إضافة لعدد (١٤٢) مقعد بنظام القوائم المغلقة علي أن تجري المرحلة (الثانية) بعدد (١٣) محافظة موزعة علي (٧٢) دائرة انتخابية خصص لها (١٤١) مقعد بنظام الاقتراع الفردي و (١٤٢) مقعد بنظام القائمة المغلقة .

وقد تضمنت تلك المرحلة (الأولى) التنافس بين (١,٨٦٢) مترشح للمقاعد الفردية بمتوسط (٢٦,٦) مترشح بكل دائرة انتخابية و (١٣,١) مترشح لكل مقعد فردي إضافة لعدد (٥٦٨) مترشح يمثلون العناصر الأساسية والاحتياطية للمنافسة علي المقاعد المخصصة لنظام القوائم المغلقة في الدائرتين (الثانية - الرابعة) ضمن قائمتي (نداء مصر) والقائمة الوطنية الموحدة (من أجل مصر) حيث توزعت الترشيحات الفردي من حيث التوجهات الرئيسية إلي (١,٤٠١) مرشح مستقل وعدد (٤٦١) مرشح حزبي في مؤشر لاستمرار ظاهرة المستقلين وتوسعها بين قطاعات المهتمين بالعمل العام في ظل ضعف العمل السياسي وعدم جاذبية الانتماء للأحزاب السياسية .

إجماليات العملية الانتخابية (المرحلة الأولى)

م	البيان	العدد
١	المرشحون	١٨٦٢
٢	المستقلون	١٤٠١
٣	الحزبيون	٤٦١
٤	النساء	١٥٢
٥	الأقباط	٧٢
٦	اللجان الفرعية	١٠٢٤٠

علي أنه وقبل بدء عمليات الاقتراع الشعبي للمصريين المقيمين بالخارج أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمها في الطعن الذي تقدم به المرشح (المستبعد) علاء حسنين بأحقيته في إدراج اسمه في قائمة المترشحين للتنافس علي الفوز بالمقعد المخصص لدائرة (دير مواس) بمحافظة المنيا وهو الحكم الذي كان من غير الممكن (واقعيا) تنفيذه في ظل ضيق الفترة الزمنية بين صدور الحكم وإجراء عملية التصويت لتتخذ الهيئة الوطنية قرارها بإيقاف الانتخابات الفردية بتلك الدائرة مع تأجيلها لموعد يتحدد لاحقا مع استمرار عملية الاقتراع في تلك الدائرة علي المقاعد المخصصة لنظام القوائم لعدم تأثرها بالحكم القضائي وهو ما كان يعني استبعاد الكتلة التصويتية للدائرة عند احتساب نسب ومعدلات التصويت والتي تبلغ (٢٤٦,١٥٧) ناخب .

وقد شهدت العملية التنافسية اقبالا (متوسطا) للمشاركة من قبل الناخبين زادت متوسطاتها في عدد من الدوائر الانتخابية نتيجة سخونة التنافسية وعدم القدرة علي حسم الصراع الانتخابي حيث بلغت أعداد الناخبين الذين شاركوا بالتصويت خلال تلك المرحلة (٩,٠٦٩,٧٢٩) ناخب بنسبة مشاركة (٢٨,٠٦ %) وهي نسبة تشير لزيادة (محدودة) في اتجاهات المشاركة العامة للناخبين عند مقارنتها بتوجهات المشاركة في المرحلة الأولى من الانتخابات النيابية (٢٠١٥) مقدارها (١,٧٩٩,١٣٥) ناخب مع كونها ذات المحافظات وبذات تقسيمها في العمليتين حيث بلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فيها (٧,٢٧٠,٥٩٤) ناخب بنسبة (٢٦,٥٦ %) رغم أن العملية الانتخابية وقتها قد شهدت زيادة أكبر في عدد المترشحين (٢,٥٤٨) مرشح والمقاعد (٢٢٦) مقعد .

كما أنه من المهم أن نلاحظ تنامي ظاهرة (بطلان الأصوات) ووجود زيادة مطردة في نسبتها وأعدادها حيث بلغت الأصوات الباطلة في النظام الفردي (١,٠٠٥,٦٨٩) صوت بنسبة (١١,١ %) بينما في نظام القوائم بلغت (١,٧٦٩,٧٠٢) صوت بنسبة (١٩,٥ %) بما يمكن أن يكون سببه افتقاد العملية الانتخابية للمعيارية المتماثلة في شكل وطبيعة النظام الانتخابي علي غرار ما كان سائدا في تركيبة الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لها قبل عام ٢٠١٠ حيث تفاوتت مساحات الدوائر وأعداد المقاعد من دائرة لآخري بما أضعف من إمكانات تبادل الخبرات حول آلية التصويت وطريقة تحديد العدد المطلوب وهو ما يمكن التذليل عليه بالنظر

لتوزيع المقاعد المخصصة لدوائر المرحلة الأولى والتي بلغت في مجملها (٧٠) دائرة انتخابية منها (٢٣) دائرة تقترح لانتخاب نائب (واحد) بينما تقترح (٢٦) دائرة لانتخاب (نائبين) بكل منها و (١٧) دائرة لانتخاب (٣) نواب وأخيرا (٤) دوائر تنتخب كل منها (٤) نواب وهو نسق هندسي شديد التعقيد يحتاج للمراجعة وإعادة النظر مستقبلا .

علي أن التعقيد الهندسي لم يكن هو السبب الوحيد لظاهرة البطلان وإنما كان هناك وجود ظاهر للصوت العقابي وتجيش الغضب داخل صناديق الاقتراع كرد شعبي علي عدد من السياسات الاقتصادية والأداءات التنفيذية التي أثارت غضبا واحتقاناً وفي مقدمتها (قانون التصالح في مخالفات البناء) وأيضا عملية اختيار عناصر القوائم وافتقاد عدد منهم للسمعة الجيدة والتواجد الفاعل والفعال في الدوائر التي يمثلونها .

إجماليات المرحلة الأولى (المؤشرات العامة)		
العدد	البيان	م
٣١,٧١٩,٢٢٤	عدد الناخبين	١
٩,٠٦٩,٧٢٩	عدد المصوتين	٢
% ٢٨,٠٦	نسبة المشاركة	٣
٨,٠٣٨,٢٠٩	عدد الأصوات الصحيحة (فردي)	٤
١,٠٠٥,٦٨٩	عدد الأصوات الباطلة (فردي)	٥
٧,٣٠٠,٠٢٧	عدد الأصوات الصحيحة (قوائم)	٦
١,٧٦٩,٧٠٢	عدد الأصوات الباطلة (قوائم)	٧

- الفائزون من الجولة الأولى (تواجد أم مساندة)

رغم القيود العددية التي اشترطها المشرع لتحقيق أي من المترشحين للفوز بالمقعد النيابي من الجولة الأولى والتي تتطلب منه الحصول علي الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التي أدلي بها الناخبون في الدائرة (٥٠ % + ١) وهو قيد زاد من صعوبته ارتفاع أعداد المترشحين وقصور حملات الدعاية عن الأنشطة التفاعلية المباشرة وتحجيم اللقاءات الشعبية إلا أن كل ذلك لم يمنع من فوز (٣٢) مرشح يمثلون (١٦,٢ %) بمقاعدهم من الجولة الأولى في نجاح غير متوقع خصوصا عند مقارنته بمجمل العملية الانتخابية لبرلمان ٢٠١٥ والتي لم تشهد سوي فوز (٥) مترشحين من الجولة الأولى بينما ذهب (٤٤٣) مقعد للحسم عبر جولة الإعادة وقتها .

وقد أثار حسم تلك المقاعد من الجولة الأولى - خاصة في عدد من الدوائر - خلافات وطعون انتخابية تطورت لتصبح دعاوي قضائية تطالب بإلغاء إعلان النتيجة في ظل ما شاب عمليات الفرز وعد الأصوات من تجاوزات خصوصا في دوائر العمرانية وأكتوبر بالجيزة والمحمودية بالبحيرة وشلاتين بالبحر الأحمر .

وكان من اللافت في عملية الحسم والفوز من الجولة الأولى كون الأغلبية الساحقة من تلك المقاعد جاءت من محافظة الجيزة بإجمالي (٢٣) مقعد رغم طبيعة المحافظة التي تمزج بين الحضر والريف وسخونة الصراع والتنافسية في غالبية تلك الدوائر ولم يكن بعيد عن الملاحظة السابقة ما تحقق في محافظة البحر الأحمر والتي حسمت دوائرها الثلاث التنافسية علي المقاعد المخصصة لها من الجولة الأولى لتصبح المحافظة الوحيدة بين محافظات المرحلة الأولى التي لن تشهد جولة إعادة .

وقد أظهرت النتائج قدرة (معقولة) لدي نواب برلمان ٢٠١٥ علي الاحتفاظ بمقاعدهم كمؤشر لقدرتهم علي الاحتفاظ بشعبيتهم وضمان الارتباط الوثيق بالقواعد الجماهيرية ففي الوقت الذي استطاع (٢٣) مترشح جدد الفوز من الجولة الأولى فقد استطاع (٩) نواب حاليين مقاسمتهم في الفوز كان من بينهم (٧) نواب يمثلون محافظة الجيزة بينما كانت محافظة البحر الأحمر هي الوحيدة التي لم يحقق أي نائب الفوز بأحد مقاعدها .

ورغم عدم تحقيقه للرقم الأعلى من أصوات الناخبين في تلك الجولة فإن المرشح الفائز (محمد أبو العنين) يصلح أن يكون عنوانا لتلك الجولة ودليل علي أن التواجد وسط الناخبين والمداومة علي تقديم الخدمات لهم وإدارته الرشيدة لمؤسسته الخيرية بالدائرة يمكن أن تحقق لصاحبها النجاح بالصورة التي ترضيه ففي الوقت الذي ترشح فيه بصفته (مستقلا) رغم كونه يشغل موقع نائب رئيس حزب (مستقبل وطن) وأيضا وجود (٤) نواب حاليين يتنافسون علي (المقعدين) المخصصين للدائرة - بعد إعادة ترسيمها - إلا أنه استطاع الفوز والحصول علي (١٢٥,٧٥٨) صوت من إجمالي (١٥٥,٣٠٦) صوت صحيح بل ولعب دورا حاسما في اختيار من يرافقه إلي داخل البرلمان من بين المترشحين داخل ذات الدائرة .

تحليل اتجاهات الفوز							
م	المحافظة	نواب	جدد	مستقلون	مستقبل وطن	الشعب الجمهوري	الإجمالي
١	الإسكندرية	١	٢	-	٣	-	٣
٢	الجيزة	٧	١٦	٣	١٨	٢	٢٣
٣	الفيوم	١	٢	-	٢	١	٣
٤	البحر الأحمر	-	٣	-	٢	١	٣
		٩	٢٣	٣	٢٥	٤	٣٢

ـ الباقون لجولة الإعادة (دلالات وتحديات)

أظهرت النتائج النهائية لتصويت الجولة الأولى بقاء (١١٠) مقعد انتخابي يتوزعون علي (٥٤) دائرة انتخابية لجولة تصويتية ثانية بين (٢٢٠) مرشح وفق القاعدة التشريعية التي تنص علي أن (تجري جولة الإعادة بين عدد من المتنافسين يمثلون) ضعف (عدد المقاعد المتبقية لتلك الجولة) وهو ما يمنح للتنافسية زخما وقوة تستمدتها من حالة التنوع في طبيعة القوي السياسية والجغرافية التي يسعى كل منها لضمان تحقيق الفوز والانتصار .

وقد توزعت مقاعد الإعادة من حيث الخبرة البرلمانية بين (٥٦) مرشح من نواب البرلمان الحالي بما يشير لقوة التنافسية التي شهدتها الدوائر وامتلاك عديد من النواب لعلاقات جماهيرية وطيدة ساهمت في تجاوزهم لحالة الغضب والإحباط الشعبي من أداءات المجلس الكلية في مواجهة (١٦٤) مرشح يمثلون عناصر جديدة (رغم امتلاك عدد منهم لتجارب نيابية سابقة) بما يشير الي تغير كبير في شكل وأداءات النخبة البرلمانية بوصول عناصر مستجدة تمتلك رؤى وبرامج للإصلاح والتطوير تعالج أوجه القصور والتخبط في عمل المجلس السابق .

أما علي المستوي السياسي فقد توزعت المقاعد بين المستقلين الذين حصلوا علي (٨٦) فرصة للفوز بالمقاعد بنسبة (٣٩,١ %) في مواجهة (١٣٤) فرصة يمتلكها الحزبيون في انجاز حزبي يشير لتنوع أكبر في التركيبة السياسية وتنوع الرؤي وبرامج التدخل بما يعد بمثابة استمرار لحالة النجاح الحزبي التي تحققت في انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ والتي هيمنت الأحزاب علي مقاعدها ذات التكوين الشعبي والتي مكنت الأحزاب من حصد (١٩٤) مقعد مقابل (٦) مقاعد حصدها المستقلون .

وفي إطار تحليل التركيبة السياسية للأحزاب التي تخوض جولة الإعادة والتي توزعت بين (١١) حزبا سياسيا بنسبة (٣٧,٩ %) من جملة الأحزاب التي شاركت في تلك المرحلة وعددها (٢٩) حزبا جاء في مقدمتها حزب (مستقبل وطن) الذي هيمن علي حصة الأحزاب السياسية بعدد (٨٦) مترشح يخوضون جولة الإعادة بنسبة (٦٤,٢ %) كان أبرز مشاهدها خوض مرشحي الحزب (منفردين) التنافس علي مقاعد دائرتي محافظة مرسى مطروح يليه حزب (الشعب الجمهوري) بعدد (١٩) مترشح كنجاح يمثل استمرار حالة التنسيق والتعاون بين الحزبين والتي بدأت خلال انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ والتي حل فيها (ثانيا) بعد مستقبل وطن .

في المقابل احتل حزب (حماة وطن) المركز الثالث بعدد (١٠) مترشحين يليه (النور) بعدد (٦) مترشحين في نجاح يحسب للحزبين رغم محدودية عدد مرشحيهم وهو ما يمكن أن نعزوه لكون معظمهم من النواب السابقين الذين يملكون إنجازات حقيقية في العمل الخدمي لصالح دوائهم فيما تساوت (٣) أحزاب (الوفد - مصر الحديثة - التجمع) في خوض جولة الإعادة بمرشح (وحيد) لكل حزب منها بما يشير الكثير من علامات الاستفهام حول تجربة (الوفد) وانحسار مكانته وشعبيته بصورة تبعث علي القلق خصوصا مع تزامنها مع حالة الجدل والتجاذب التنظيمي الداخلي وارتفاع وتيرة المطالبات بإعادة انتخاب رئيس جديد للحزب .

تحليل اتجاهات إعادة

م	المحافظة	نواب	جند	مستقل	مستقبل وطن	الحزب الجمهوري	حماة وطن	النور	الاجتمهر	الحرية	الإصلاح والتنمية	الوفاء	مصر الحديثة	البيدات الى الاجتماسي	التجمع
١	الإسكندرية	١١	١٥	١١	١٢	٢		١							
٢	البحيرة	١٠	٢٦	١٨	١٣	١		٣	١						
٣	مطروح	١	٣		٤										
٤	الجيزة	-	٤	٢	٢										
٥	الفيوم	٧	٧	٥	٥	١	١	١						١	
٦	بني سويف	٤	١٢	٧	٥	٢	١	١							
٧	المنيا	١٠	٢٠	٩	١٠	٤	٢				٣	١		١	
٨	أسيوط	٥	١٩	١١	٩	١	٢		١						
٩	الوادي الجديد	-	٤	٢	٢										
١٠	سوهاج	٦	٢٢	١٢	١١	٢	١		١				١		
١١	قنا	١	١٧	٣	٩	٣	٢			١					
١٢	الأقصر	-	٦	٣		٢				١					
١٣	أسوان	١	٩	٣	٤	١	١							١	
	الإجمالي	٥٦	١٦٤	٨٦	٨٦	١٩	١٠	٦	٣	٢	٣	١	١	٢	١

التوزيع الجغرافية لنتائج الجولة الأولى

تمثل الجغرافيا مدخلا شديدا لأهمية في عملية تحليل الانحيازات الانتخابية وبيان العلاقة المباشرة بين الدوائر ومتطلباتها وبين آلية الفرز والانتقاء بين المتنافسين وفق رؤيتهم وما يقدمونه من برامج إصلاحية يمكن أن تغير وتحسن من البيئة الخدمية ومن إمكانات رفع كفاءة الخدمات المقدمة من الأجهزة التنفيذية لصالح المواطنين .

وفي المرحلة الأولى أجريت العملية الانتخابية في (١٤) محافظة استطاعت محافظة (واحدة) منها حسم التنافسية في دوائرها (الثلاثة) والتي خصص لكل منها مقعد (وحيد) من الجولة الأولى (البحر الأحمر) بينما تبقت (٣) محافظات توزعت المقاعد فيها بين الفوز والإعادة كانت في مقدمتها محافظة الجيزة التي حسمت بها العملية الانتخابية بالفوز علي (٢٣) مقعد تمثل (١١) دائرة حسمت كاملة بينما تبقت دائرة وحيدة (البدرشين) حسمت التنافسية فيها علي مقعد بينما تبقي (مقعدان) لجولة الإعادة . أما (الإسكندرية) فقد حسمت فيها دائرة ذات مقعد وحيد بالفوز (العطارين) إضافة لدائرة حسم فيها (مقعدان) بينما تبقي مثلهما لجولة الإعادة (الدخيلة) لتبقي (٤) دوائر تجري الإعادة علي كافة مقاعدها وهو ذات الموقف لمحافظة الفيوم التي حسم فيها التنافس علي (٣) مقاعد تمثل حصة الدائرة الأولى (مركز الفيوم) مع استمرار (٣) دوائر لجولة الإعادة . في المقابل فشل المرشحون في (١٠) محافظات من حسم أي مقعد خلال الجولة الأولى لتستمر التنافسية فيها لجولة الإعادة كان في مقدمتها محافظة البحيرة (١٨) مقعد في (٩) دوائر تليها المنيا (١٥) مقعد في (٥) دوائر وسوهاج (١٤) مقعد في (٨) دوائر وأسيوط (١٢) مقعد في (٤) دوائر بينما كانت أقل المحافظات تنافسية هي محافظتي (الوادي الجديد - مرسى مطروح) بمقعدين في كل محافظة .

والواقع أن تأثيرات الجغرافيا قد ظهرت جلية في المشهد الانتخابي للجولة الأولى خصوصا كانعكاس لتردي الخدمات المحلية في عدد منها إضافة لسلوك السلطة التنفيذية والقيادات المحلية الكارثي والمتباهي في عمليات تطبيق قرارات إنفاذ القانون المرتبطة بالتصالح في (مخالفات البناء) والذي أثارت احتقانا مجتمعا وغضبا جغرافيا تطلب تدخل القيادة السياسية لتقويم السلوك التنفيذي وضبطه رغم أن تلك المبادرات لم تتمكن من احتواء الحالة التي انعكست في تصويت عقابي لعدد من النواب الذين خرجوا من الجولة الأولى إضافة لارتفاع نسب البطالان سواء للمقاعد الفردية أو لتلك المخصصة لنظام القوائم وهو أمر يحتاج لتحليل أكثر تعمقا في الأيام المقبلة .

وقد مثلت محافظة الأقصر النموذج الأكثر بروزا لتلك الظاهرة سواء مع سخونة المشهد خلال انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ والتي حسمت مقاعدها لصالح المستقلين ضد مرشحي حزب (مستقبل وطن) والتي استمرت وذادت خلال انتخابات مجلس النواب بكونها المحافظة (الوحيدة) التي خسرت في تصويتها (القائمة الوطنية) أمام قائمة (نداء مصر) وأيضا خسر فيها (كل) مرشحي حزب (مستقبل وطن) ولم يتمكن أي منهم من الفوز أو حتي الوصول لجولة الإعادة .

تحليل الاتجاهات العامة للنتيجة (المحافظات)			
م	المحافظة	فوز	إعادة
١	الإسكندرية	٣	٢٦
٢	البحيرة	-	٣٦
٣	مطروح	-	٤

٤	٢٣	الجيزة	٤
١٤	٣	الفيوم	٥
١٦	-	بني سويف	٦
٣٠	-	المنيا	٧
٢٤	-	أسيوط	٨
٤	-	الوادي الجديد	٩
٢٨	-	سوهاج	١٠
١٨	-	قتنا	١١
٦	-	الأقصر	١٢
١٠	-	أسوان	١٣
-	٣	البحر الأحمر	١٤
٢٢٠	٣٢	الإجمالي	

١٠. التحليل السياسي وعودة الحزبية للمشهد

مع بدء هندسة المشهد الانتخابي ووضع قواعد المنظمة لتقسيم الدوائر وحسم طبيعة نظام توزيع المقاعد ظهر بشكل جلي حرص المشرع علي منح أفضلية نسبية لصالح القوي السياسية المنظمة خصوصا في ظل امتلاكها للبرامج والأطروحات الفكرية التي تسهم في تطوير الأدعاءات الحكومية إضافة لما منحه الدستور من صلاحيات وحقوق للمجلس النيابي تستلزم وجود كيان تنظيمي يمكن مخاطبته والحوار معه عند تشكيل الوزارة أو إدخال تعديلات علي تكوينها .

ولقد ساهم نظام القوائم المغلقة في تطوير الأدعاءات الحزبية وفي منحها قدرات معززة لحصد المقاعد وهو ما أثمر عن ظهور كيان تنسيقي انتخابي مكون من (١٢) حزبا سياسيا إضافة لعدد من المستقلين من (تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين) نجح في تكوين تحالف انتخابي باسم (القائمة الوطنية من أجل مصر) استطاع الهيمنة المطلقة علي (كافة) المقاعد المخصصة لنظام القوائم في مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ و عددها (١٠٠) مقعد قبل أن ينجح لاحقا في تكوين قوائم منافسة في الدوائر (الأربعة) لمجلس النواب ٢٠٢٠ استطاعت اثنتان منها حسم التنافسية في مواجهة قائمتي (نداء مصر) بدانرتي (الصعيد - غرب الدلتا)

وبإعلان نتيجة الانتخابات ونجاح القائمة الوطنية في حصد مقاعد الجولة (١٤٢) مقعد توزعت بين القوي السياسية المتضمنة داخلها والتي تقدمها (مستقبل وطن) والذين تخصصت له داخل القائمتين (٧٣) مقعد تمثل الأغلبية المطلقة للمقاعد يليه مستقبل

وطن بإجمالي (١٥) مقعد والوفد (١١) ثم حماية وطن (١٠) والإصلاح والتنمية (٥) فيما حصلت أحزاب (الديمقراطي الاجتماعي - المؤتمر - مصر الحديثة) علي (٤) مقاعد لكل منها وحصل حزب الحرية علي (٣) مقاعد والتجمع والعدل علي (مقعد) لكل حزب .

والواقع أن عملية توزيع المقاعد وتحديد أنصبة الأحزاب قد أثارت جدلا وتسببت في ارتباك عنيف للمشهد الداخلي داخل عديد من أحزاب التحالف (الوفد نموذجا) والتي رأت أن الطريقة التي تمت بها المحاصصة لم تكن لائقة أو متناسبة مع قيمة ومكانة كل تيار سياسي وصلت لتقديم حزب الوفد لدعوي قضائية لإلزام القائمة الوطنية علي رفع اسم الحزب من تكوينه ومن دعايته (رفضت الدعوى لاحقا) وهو ما أثار المشهد العام وأدي لتكوين انطباعات وصياغة مواقف سلبية تجاه عملية التكوين وانتقاء العناصر ساهمت في حصاد (نداء مصر) لتأثيرات الغضب التصويتية بل وكان من الممكن أن تؤدي لخسارات فادحة للقائمة الوطنية لو شهدت أمامها وجودا تنافسيا يمتلك جماهيرية وشعبية وسط الناخبين .

التحليل السياسي لنتائج القوائم				
م	القوي السياسية	الصعيد	غرب الدلتا	الإجمالي
١	المستقلون	٦	٥	١١
الأحزاب السياسية				
٢	مستقبل وطن	٥١	٢٢	٧٣
٣	الشعب الجمهوري	١٤	١	١٥
٤	الوفد	٧	٤	١١
٥	حماية وطن	٦	٤	١٠
٦	الإصلاح والتنمية	٢	٣	٥
٧	الديمقراطي الاجتماعي	٤	-	٤
	المؤتمر	٣	١	٤
	مصر الحديثة	٣	١	٤
	الحرية	٢	١	٣
	التجمع	١	-	١

١	-	١	العدل
١٤٢	٤٢	١٠٠	الإجمالي

أما علي مستوي المقاعد المخصصة للنظام الفردي فقد استمرت نجاحات مستقبل وطن بتحقيقه الفوز المهيمن علي المشهد الحزبي والانتخابي بتحقيق الحزب لعدد (٢٥) مقعد مع وجود عدد (٨٦) مرشح يخوضون جولة الإعادة بإجمالي (١١١) متنافس يمثلون (٨٦ %) من جملة ممثلي الحزب في تلك الجولة بينهم (٤) مترشحين يتنافسون للفوز بمقعد (مطروح - الحمام) بمحافظة مطروح مع خروج الحزب خاسرا من المشهد التنافسي لمحافظة الأقصر التي فشل الحزب في الفوز أو الوصول للإعادة بأي من مقاعدها يليه (المستقلون) الذين حصدوا الفوز بعدد (٣) مقاعد بينما يخوض الإعادة منهم (٨٦) مرشح بنسبة (٦,٣ %) من جملة المترشحين بتلك الصفة الانتخابية ثم الشعب الجمهوري الذي حقق الفوز بعدد (٤) مقاعد مع وجود (١٩) مرشح يخوضون جولة الإعادة باسمه منهم (مرشحين) يتنافسان للفوز بالمقعد المخصص لدائرة (إسنا) بمحافظة الأقصر .

في المقابل لم تتمكن (٩) أحزاب من تحقيق الفوز بأي مقعد فردي رغم تواجد ممثلين لها في جولة الإعادة علي رأسهم حزب حماة وطن (١٠) مرشحين والنور (٦) والمؤتمر والإصلاح والتنمية (٣) والحرية والديمقراطي الاجتماعي (٢) والوفد والتجمع ومصر الحديثة (١) وهو نجاح رغم محدوديته إلا أنه يحفظ لتلك الأحزاب فرصها في التواجد ويؤكد علي موضوعية ونجاح القائمة الوطنية في اختيار القوي السياسية التي انضمت لها والتي لم يستطع سوي حزب النور في مزاحمتها في المشهد التمثيلي والتنافسي علي عضوية المجلس .

تحليل الاتجاهات العامة للنتيجة (القوي السياسية)				
م	التيار السياسي	فوز	إعادة	الإجمالي
١	المستقلون	٣	٨٦	٨٩
٢	مستقبل وطن	٢٥	٨٦	١١١
٣	الشعب الجمهوري	٤	١٩	٢٣
٤	حماة وطن	-	١٠	١٠
٥	النور	-	٦	٦
٦	المؤتمر	-	٣	٣
٧	الإصلاح والتنمية	-	٣	٣

٢	٢	-	الحرية	٨
٢	٢	-	الديمقراطي الاجتماعي	٩
١	١	-	الوفد	١٠
١	١	-	مصر الحديثة	١١
١	١	-	التجمع	١٢
٢٥٢	٢٢٠	٣٢	الإجمالي	

والواقع أن المشهد الحزبي والسياسي الوطني بصورته التي كشفت عنها النتائج الانتخابية يظهر طبيعة المآزق التي تعيشه تلك القوى المنظمة وخطورة استمرار أداءاتها وفق النمط السائد من تكلس وانكماش لمعظمها داخل مقاراتها (ان وجدت) أو تبني خطاب سياسي تحريضي منبت الصلة بالشارع أو مرتبط بشكل حقيقي بحركة الجماهير وقيادتها وفق انعكاساته الرقمية فمن بين (١٠٤) حزب يتواجدون في المشهد الرسمي لم يتمكن سوي (٣٥) حزب منها من تقديم مترشحين خلال الانتخابات النيابية الحالية وعدد (٢٤) حزب خلال انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ بما يعني أن هناك (٦٩) حزب منها تغيب تماما عن التفاعل مع الشأن العام ويصبح استمرار تواجدها وبقائها عبء علي المشهد العام يحتاج للمراجعة والافتتاح لحوار سياسي ووطني يحدد مستقبل العمل العام وحركة الأحزاب سواء بالاندماج أو بمراجعة تراخيص الإنشاء (قدم مشروع قانون بتلك الرؤية لمجلس النواب وان لم تتم مناقشته)

تحليل الاتجاهات العامة للنتيجة (القوى السياسية)					
م	التيار السياسي	القائمة	نوز (الفردي)	إعادة (الفردي)	الإجمالي
١	المستقلون	١١	٣	٨٦	١٠٠
٢	مستقبل وطن	٧٣	٢٥	٨٦	١٨٤
٣	الشعب الجمهوري	١٥	٤	١٩	٣٨
٤	حماة وطن	١٠	-	١٠	٢٠
٥	الوفد	١١	-	١	١٢
٦	الإصلاح والتنمية	٥	-	٣	٨
٧	المؤتمر	٤	-	٣	٧
٨	النور	-	-	٦	٦

٦	٢	-	٤	الديمقراطي الاجتماعي	٩
٥	١	-	٤	مصر الحديثة	١٠
٥	٢	-	٣	الحرية	١١
٢	١	-	١	التجمع	١٢
١	-	-	١	العدل	١٣
٣٩٤	٢٢٠	٣٢	١٤٢	الإجمالي	

■ النساء في المشهد التنافسي (تقدم مستمر)

للدورة الثانية علي التوالي تستطيع المرأة المصرية اكتساب مساحات من فضاءات العمل العام تتجاوز ما خصص لها من مقاعد وفق نصوص دستورية وقانونية حصنت لها عدد (٢٥ %) من المقاعد المنتخبة بإجمالي (١٤٢) مقعد إضافة لعدد (نصف) المقاعد المخصصة للتعين بقرار من رئيس الجمهورية حيث تقدمت للمنافسة خلال المرحلة الأولى علي المقاعد الفردية بعدد (١٥٢)

مرشحة كان أكثرهم بمحافظة الجيزة (٤٤) والإسكندرية (٣٤) والبحيرة (١٦) إضافة لتقدمها للمنافسة في كافة الدوائر محافظات (الإسكندرية - أسيوط - قنا - أسوان) وهو انجاز يحسب لصالحها ويوضح دورها الداعم والمشارك في كافة العمليات الانتخابية الوطنية ويبرر في الوقت ذاته قدرتها النجاح والفوز وزيادة حصتها من المقاعد .

فاستطاعت النائبة (نشوي الديب) أن تحتفظ بمقعدا بدائرة (إمبابة) بمحافظة الجيزة من الجولة الأولى محققة أعلى الأصوات بالدائرة فيما استطاعت (٦) مرشحات الوصول لجولة الإعادة بينهم (٣) نائبات سابقات (مي محمود - الهام المنشاوي - سناء برغش) إضافة لعدد (٣) مرشحات جدد (مروة التوني - مني الحسيني - سحر بشير معنوق) كان من اللافت أنهم جميعا ينتمين لمحافظة (البحيرة - الإسكندرية) بدوائر (المنتزه - الرمل - الدخيلة - دمنهور - كفر الدوار)

النساء في المرحلة الأولى (المؤشرات العامة)				
م	المرشح	المحافظة	الدائرة	النتيجة
١	نشوي حسن عبد العال الديب	الجيزة	إمبابة	فوز
٢	مي محمود أحمد عبد الله	الإسكندرية	المنتزه	إعادة
٣	مروة مصطفى التوني	الإسكندرية	المنتزه	إعادة

إعادة	الرمل	الإسكندرية	الهام خميس المنشاوي	٤
إعادة	الدخيلة	الإسكندرية	مني حسن الحسيني	٥
إعادة	دمنهور	البحيرة	سناء أنور برعش	٦
إعادة	كفر الدوار	البحيرة	سحر بشير معنوق	٧

المسيحيون (ترسيخ المواطنة عبر صندوق الاقتراع)

في إطار تمكين قطاعات مجتمعية رأي المشرع ضرورة للحفاظ علي فرص تواجدها في الهيئات المنتخبة شعبيا فقد حرص المشرع الدستوري علي توفير مظلة تشريعية لصالحها تمثلت في المواد (٢٤٣ - ٢٤٤) والتي تضمنت تمثيلا مناسباً لصالح (المسيحيون - الشباب - العمال - الفلاحين - ذوي الإعاقة - المقيمون بالخارج) وهو نص كان (مؤقتاً) لدورة نيابية واحدة قبل أن تلغي التعديلات الدستورية ٢٠١٩ القيد الزمني وتطلق آليات تنفيذه لينص القانون علي تخصيص (٢٤) مقعد بنظام القوائم لصالح المسيحيين . ورغم وجود النص وتطبيقه خلال انتخابات ٢٠١٥ إلا أن عدد من المواطنين المسيحيين تقدموا للمنافسة علي المقاعد الفردية بل وحصدوا عدداً إضافياً من المقاعد بلغ (١٣) مقعد فردي لتصبح حصتهم داخل المجلس (٣٧) مقعد كأكبر رقم لتمثيل المسيحيين في المجالس النيابية عبر تاريخها .

ومع بدء الانتخابات الحالية تقدم للمنافسة علي المقاعد الفردية عدد (١٤٥) مرشح مسيحي بينهم (٧٣) مرشح خلال المرحلة الأولى يتوزعون علي (٣٤) دائرة انتخابية بينما خلت (٣٦) دائرة و (٤) محافظات (الوادي الجديد - أسوان - البحر الأحمر - مطروح) من أي مرشح مسيحي فيما جاءت أعلي المحافظات في تواجد المسيحيين بين مرشحيها المنيا (١٨) وأسبوط (١٥) والجيزة (١٢)

وقد انعكس هذا التواجد والاهتمام بالمشاركة في وصول (٧) مرشحين مسيحيين لجولة الإعادة بينهم (٢) مرشحين بمحافظة المنيا و (٢) بأسبوط و (١) بقنا كان من اللافت تواجدهم في (٧) دوائر مختلفة (المنيا - سمالوط - أبو قرقاص - ملوي - أسبوط - القوصية - نجع حمادي) إضافة لكون (٣) منهم نواب في المجلس الحالي بما مكنهم من حصد أعلي الأصوات بدوائنهم .

الأقباط في المرحلة الأولى (المؤشرات العامة)				
م	المرشح	المحافظة	الدائرة	النتيجة
١	أندروا سامي محروس أبو بيلاطس	المنيا	المنيا	إعادة
٢	مجدي ملك مكسيموس	المنيا	سمالوط	إعادة

إعادة	أبو قرقاص	المنيا	هيثم نجيب برسوم	٣
إعادة	ملوي	المنيا	هيلاسلاسي غني ميخائيل	٤
إعادة	أسيوط	أسيوط	تادرس قلدس تادرس	٥
إعادة	القوصية	أسيوط	أمير بنيامين لويز حنا	٦
إعادة	نجع حمادي	قنا	ماجد أديب فهم طوبيا	٧

ـ التركيبة الوظيفية للمرحلة الأولى (تطلعات للمستقبل)

تسهم معرفة التركيبة المهنية والوظيفية للفائزين والمرشحين لجولة الإعادة بمجلس النواب ٢٠٢٠ في الوقوف علي خبرات هؤلاء النواب والمتنافسين السابقة ومدى تأثيرها علي عملهم النيابي من ناحية كما تسهم في توقع توجهاتهم ومواقفهم المحتملة مما يطرح علي المجلس من قضايا وموضوعات بالإضافة لكونها تلقي الضوء علي المصالح الشخصية للنائب ومدى تأثيرها فيما يقوم به من سلوكيات من خلال أداء دوره النيابي .

ورغم أن الهيئة الوطنية قد (حجت) تلك البيانات ولم تنشرها بصورة رسمية مع كونها أحد أدوات التفضيل ومعايير التمايز التي يمكن للناخب أن يستخدمها لحسم اختياراته وهو ما كان مبررا لوجود استمارة السيرة الذاتية ضمن مستندات وأوراق الترشح فان تلك الدراسة قد اعتمدت علي التجميع الميداني لتلك المعلومات لأهميتها في رسم صورة متكاملة للمشهد الانتخابي والتنافسي الوطني

وقد توزعت مقاعد الفائزين وعددها (٣٢) مقعد بين (١٣) مهنة كان الغريب أن تكون (عضوية مجلس النواب) هي الأولى بينها بعدد (٩) فائزين وكان تلك العضوية قد صارت مهنة بذاتها رغم دلالتها الفنية علي تنامي وتراكم الخبرات النيابية لدي أصحابها بما قد يجنب المجلس التصرفات والمواقف الغريبة التي صدرت من نواب ٢٠١٥ وكانت داعيا لإيقاف البث المباشر للجلسات

بليها من حيث العدد مهن رجال الأعمال التي صارت رقما مهما في المشهد السياسي الوطني خلال الألفية الحالية والتي بلغ مجموعها (١٠) فائزين بينهم (٧) من أصحاب ومديري الشركات و (٣) من رؤساء مجالس الإدارات وهو ذات العدد الذي حققه الفائزون من مهنة المحاماة (٣) ومعهم الأكاديميون وأساتذة الجامعات (٢) كضمان لكفاءة وجودة التشريع لتبقي (٨) مهن مثلت كل منها بفائز (وحيد) بما يشير لفرص معززة لوصول عناصر إضافية منهم خلال الجولات القادمة باعتبارها تعكس توجهها شعبيا وانطبعا ايجابيا عنها في الذهنية الجمعية للناخبين .

تحليل المهن في الفائزة					
العدد	المهنة	م	العدد	المهنة	م
١	طبيب	٨	٩	عضو مجلس النواب	١
١	موظف	٩	٧	صاحب ومدير شركة	٢
١	قطاع المقاولات	١٠	٣	رئيس مجلس إدارة	٣
١	قبطان بحري	١١	٣	محامي	٤
١	تعليم	١٢	٢	أكاديمي	٥
١	مؤهل عالي	١٣	١	قيادة شرطية سابق	٦
٣٢	الإجمالي		١	مهندس	٧

أما فيما يتعلق بالمرشحين لخوض جولة الإعادة والذين يبلغ عددهم (٢٢٠) مترشح فقد توزعت مهاراتهم الوظيفية علي (٣٠) مهنة رئيسية تكشف تنوع التركيبة الوظيفية وممكّنات معالجة كافة القضايا والتصدي لكافة المشكلات تقدمتهم (عضوية مجلس النواب) بعدد (٤٨) مترشح بما قد يكون تفسيره (السابق) ملانما من حيث الخبرة والكفاءة وان كان لا يبرر تقديم المرشح لها علي باقي خبراته الوظيفية .

وقد مثلت الخلفية الشرطية (٢٢) والعسكرية (٢) معيارا مهما للمفاضلة وترجيح فرص المتنافسين لأسباب ربما كان منها ادراك مدي إلمام هؤلاء المرشحين بتحديات المشهد العام والمخاطر التي تحيط بالوطن أو جزء من العرفان والتقدير لدورهم البطولي وتضحياتهم في سبيل الوطن أو قيمتهم ومكانتهم المجتمعية التي تجعل صورتهم الذهنية هي الأقرب للصورة المفترضة للنائب إضافة لما يمتلكونه من علاقات وممكّنات للتأثير علي القرار التنفيذي وإنهاء المصالح الحياتية لصالح دوائرهم .

وكتكرار للتفضيلات الشعبية أنت حزمة المهن المرتبطة برجال الأعمال متقدمة علي غيرها بمجموع (٤١) مترشح يمثلون (٤) مهن داخلية تقدمها مديري الشركات (٢٢) ورؤساء مجالس الإدارات (١١) والاستيراد والتصدير (٥) ورجال الأعمال (٣) وهو ما يعكس تأثيرات القدرات المالية علي كفاءة إدارة الحملات الانتخابية وتقديم الخدمات المباشرة للدوائر الانتخابية سواء عبر مؤسساتهم الخيرية أو بشكل صريح بالإضافة لتأثيره علي السياسات الاقتصادية المستقبلية والقدرة علي النقاش والانحياز لسياسات اقتصادية وتنموية ناجزة .

وفي ظل الأزمات التي صاحبت تطبيق قانون النصح في مخالفات البناء كان من الطبيعي أن نشهد تناميا في تمثيل هذا القطاع داخل المجلس بما يسمح بنقاش علمي واكتمال للرؤية عند صياغة التشريع وهو ما ظهر بوصول (١٤) مترشح من قطاع المقاولات لجولة الإعادة إضافة لتواجد (٦) مهندسين في قطاع التشييد والبناء وهو ذات الموقف الذي ارتبط بالمهن الوظيفية الأبرز بين

قطاعات المجتمع مثل مهنة المحاماة (١٣) مترشح في تصرف يتبدي ارتباطه واضحا بالتشريع ومهنة الزراعة والفلاح لأهمية السياسات الريفية والمهن الطبية مثل الأطباء (٩) والصيدالة (٣) وهي تخصصات تظهر الحاجة لتواجدها بشدة في ظل انتشار جائحة كورونا وهو ما تكرر مع مهن التعليم التي استحوذت علي (٦) مترشحين خصوصا في ظل ارتفاع المطالبات بحقوق العاملين في القطاع إضافة لحديث وتكليفات رئيس الجمهورية للحكومة ببحث سبل النهوض بالأوضاع المهنية والمادية للعاملين بقطاع التعليم.

تحليل المهن في جولة الإعادة					
العدد	المهنة	م	العدد	المهنة	م
٣	ضرائب	١٦	٤٨	عضو مجلس النواب	١
٣	مؤهل متوسط	١٧	٢٢	قيادة شرطية سابق	٢
٣	رجل أعمال	١٨	٢٠	مدير شركة	٣
٢	قوات مسلحة سابق	١٩	١٥	موظف	٤
٢	قطاع البترول	٢٠	١٤	قطاع المقاولات	٥
٢	مدير عام	٢١	١٣	محامي	٦
٢	المعاش	٢٢	١١	رئيس مجلس إدارة	٧
١	شهر عقاري	٢٣	٩	فلاح	٨
١	مراسم النواب	٢٤	٩	طبيب	٩
١	مدير بنك	٢٥	٨	مؤهل عالي	١٠
١	محاسب	٢٦	٦	أكاديمي	١١
١	عمدة	٢٧	٦	تعليم	١٢
١	جمارك	٢٨	٦	مهندس	١٣
١	إعلامي	٢٩	٥	استيراد وتصدير	١٤
١	بدون عمل	٣٠	٣	صيدلي	١٥